

واما يحتاج اليها في المسائل الدوريات ونحوها ولا بأس
 بذكرها وان لم يخرج اليها الخط بها على فاما
 طريق الجبر فافرض التركة مالا واطرح منه مقدار
 كسر الوصية او كسورها وعادل بالباقي الفريضة
 وهذه من ضرب الثاني من ضرب السنة الحربية
 فاقسم الفريضة على مقدار ما بقي من المال يخرج
 مقدار المال الكامل والزائد على الفريضة هو
 الوصية او الوصايا وان حصل في المال كسر صحت من
 بسط المال غالبا ومقام الكسر هو جز سهم الكسر
 فاضرب في سهام كل وارث من الفريضة بحصل نصيبه
 واقسم الباقي على اصحاب الوصايا على نسبة
 وصاياهم فان انقسم فذاك وان اختلف فضع كما هي
 في ثلاثة بنين واوصي لزيد ثلث مالهم ولعم
 بدربعه واجاز وافرض التركة مالا واطرح منه
 ثلثه وربعه بفضل ربعه وسدسه وذلك يعدل
 الفريضة وهي ثلاثة فاقسم ثلاثة على ربع
 وسدس يخرج المال سبعة وخمس فالوصيخان
 اربعة وخمس وذلك هو الزائد على الفريضة
 وتصح من سنة وثلاثين بسط المال اجاسا ومقام
 الكسر وهو خمسة هو جز سهم الفريضة فلكل
 ابن خمسة والباقي وهو واحد وعشرون وهو
 حاصل ضرب الاربعة وخمس في الخمسة بين زيد
 وعمد واسباعا لزيد اربعة لاسا اثنا عشر ولعم ثلاثة

اسباعه

اسباعه تسعة واما طريق الدينار والدرهم فافرض
 مقام كسر الوصية او كسورها دراهم ومقام الفريضة
 دنانير واخرج من الدراهم مقادير الوصايا واقسم الباقي
 على دنانير الفريضة بحصل مقدار الدينار من
 الدراهم وان حصل كسر فابسط المال فمجموع الدراهم
 او بسطها هو النصف في ثلاثة دنانير لكل ابن دينار
 واجعل مقام الثلث والربع وهو اثنا عشر دراهم
 واخرج منها لزيد اربعة دراهم ولعم وثلاثة دراهم
 واقسم الخمسة الباقية على ثلاثة دنانير يخرج مقدار
 الدينار درهمين وثلثان بسط السكك اثنا عشر من
 سنة وثلاثين فلكل درهم ثلاثة اسهم وكل دينار خمسة
 اسهم فزيد اثنا عشر ولعم وتسعة فلكل ابن خمسة
 واما طريق الخطابين فافرض التركة ما شئت من
 العدد وسمه المال الاول واخرج منه مقدار الوصية
 او الوصايا فان فضل مثل الفريضة فالعدد الفروض
 هو المطلوب وان زاد الباقي عن الفريضة او نقص عنها
 فخذ الزيادة او النقص هو الخط الثاني فاضرب المال
 الاول في الخط الثاني والمال الثاني في الخط الاول
 ثم اقسم الفضل بين الحاصلين على الفضل بين الخطابين
 ان اتفق الخطان زيادة او نقصا وانه اختلفا فاقسم
 مجموع الحاصلين على مجموع الخطابين يخرج مقدار
 المال وان حصل كسر فابسط المال من خمسة بحصل
 المطلوب ولا تحفي كبقية القسمة بين الوصية كما هي
 والوردة على من اتفق ما سبق وطريق الخطابين
 من طريق الطرق الحسابية فانها استخراج الصواب